الا في ضرورة او كلمة مستثنى او في اثباتها في الضرورة قوله فانه اهل لان يوكرما وانشد سيبويه
وصاليات ككما يؤثفين قال وانما هي اثفيه ووزن اثفية على هذا افعلة والهمزة زائدة وقال
السيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفيه فعلية كسلفية وقد اجاز سيبويه
في همزة اثفية الاصالة والزيادة والكلمة المستندرة قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب
وقولهم كساء مؤرنب اذا اخلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر
الثاني لو ابدلت همزة افعل هاء في قولهم اراق هراق او عينا كقولهم في ايهل الابل عيهل الابل لم تحذف
لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهي معيهلة
اي مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا قال
في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فان اسند الى التاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة اوجه
تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت اه وفهم
منه فوائد الاولى ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه
بانه شاذ وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من زائد
الثلاثة وهو احست في احسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني
سليم ورد الكاتب على ابن عصفور الثانية مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بمكسور العين وقد
عمم في التسهيل فشمل المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت
في هممت الثالثة مقتضى قوله على فعل ايضا اختصاص ذلك بالثلاثي وكلامه في التسهيل يشمل
الزائد على الثلاثة وتقدم تمثيله باحست الرابعة صرح بان المحذوف في ظلت وظلت لام الكلمة وصرح
في التسهيل بان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه فان قلت ما وجه فتح الفاء وكسرها قلت
وجه فتحها ابقاء حركتها لانها مفتوحة في الاصل ووجه كسرها نقل حركة العين اليها وذكر ابو
الفتح ان كسر الفاء من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم وقوله وقرن في اقررن يعني ان الحذف
فيجاء في الامر ايضا بشرط ان تكون عينه مكسورة وقرا اكثر القراء وقرن في بيوتكن وهو من قر في المكان
اقر به بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما امر اجتمع مثلان احدهما مكسور فحذف الحذف كما
فعل في الماضي فان قلت فهل يطرد هذا في الامر قلت قال في الكافية وقرن في اقررن وقس
معتضدا وذكر غيره ان ذلك لا يطرد وهو ظاهر التسهيل فانه قال وربما فعل ذلك بالامر والمضارع
وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن في يقررن وذكر ذلك في شرح الكافية وكذلك يستعمل في نحو يقررن
واقررن فيقال فيهما يقرن وقرن لا في فتح الفاء من هذا بن وشبههما غير جائز اه وقال الشارح الفاضل
في هذا النحو ان المضارع على يفعل اذا كان مضاعفا يسكن الاخر لاتصاله بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف
عينه ونقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه تقول في يقررن يقرن وفي اقررن قرن وقوله وقرن نقلا يعني
بفتح الفاء وهي قراءة نافع وعاصم وهو امر من قر بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع وهي لغة فصيحة
ثابتة لا يقبل قول من انكرها فلما امر به اجتمع مثلان اولهما مفتوح فجعل به ما جعل بما قبله بالمكسور
وهذا نادر لا يقاس عليه لان هذا الحذف انما هو للمكسور تنبيهان الاول ذهب بعضهم الى
ان قرن على قراءة الكسر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق
القراءتان وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار الثاني اجاز في الكافية وشرحها الحاق
المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور
واذا كان فك المفتوح قد جر منه الى الحذف في قرن المفتوح الفاء فجعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم ار
منقولها

Copyright © King Saud University

٣٦٦

منقولة الادغام يعني الادغام اللائق بالتصريف كما فيه في الكافية والادغام لغة
الادخال والادغام بالتشديد افتعال منه وهي عبارة سيبويه قال ابن يعيش الادغام بالتشديد من الفاظ
البصريين والادغام بالتخفيف من الفاظ الكوفيين وحده اصطلاحا ان تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من
مخرج واحد بلا فصل يكون في المثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا
الفصل على ادغام المثلين المتحركين في كلمة ولا بد من تتميم الفائدة باستيفاء الكلام على ادغام المثلين فاقول
اذا التقى المثلان فالتقاؤهما على ثلاثة اضرب الضرب الاول ان يسكن اولهما ويتحرك اخرهما نحو اضرب بكرا
فهذا يجب ادغامه بثلاثة شروط اولها الا يكون اول المثلين هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي
وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس وثانيها الا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو
اكلا امر فالادغام في ذلك رديء بل يلزم تحقيق احداهما فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سال
وثالثها الا يكون مدة في اخر مبدلة من غيرها دون لزوم الادغام فان كان مدة في اخر لم يدغم نحو يعطي ياسر
ويغزو واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر
ذهاب المد في هذا لقوة الادغام فيه وان كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو
اتاثا وريا في وقف حمزة ومنع ان التبس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول لانه لو ادغم لالتبس بفعل فان
كانت المدة مبدلة من غيرها بدلا لازما وجب الادغام نحو اوب وهو مثال افعل من اوب اصله اااب فقلبت
ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم ادغم لزوما لوجوب الابدال والضرب الثاني ان يتحرك
اولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه ادغام لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ومثال ذلك في كلمة
ظللت وفي كلمتين رسول الحسن والضرب الثالث ان يتحركا فان كانا من كلمتين جاز الادغام بشرطين
احدهما الا يكونا همزتين نحو قرا ايه فان الادغام في الهمزتين رديء واللازم ان لا يكون الحرف الذي
قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن
ابي عمرو ادغام ذلك وتاولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه وان كانا من كلمة واحدة فهو
الذي تعرض الناظم لذكره في قوله اول مثلين محركين في كلمة ادغم فامر بادغام اول المثلين المتحركين في كلمة
فشمل ذلك الافعال نحو رد وضن ولب واصلها ردد وضنن ولبب والاسماء نحو صب وحب اصلهما فعل بالكسر
والادغام في ذلك واجب بستة شروط الاول ان لا يتصدرا نحو ددن فان ذلك لا يجوز ادغامه لتعذر الابتداء
بالساكن قال المص في بعض كتبه الا ان يكون اولهما حرف المضارعة فقد تدغم بعد مد او حركة نحو ولا تيمموا
وتكاد تميز اه ويجوز ايضا الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تاءان والثانية اصلية نحو تتابع ويوتى بهمزة
الوصل فيقال اتابع ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها الثاني الا يكون ما هما فيه اسما
على فعل نحو صفف او فعل نحو ذلل جمع ذلول او فعل نحو كلل جمع كلة او فعل نحو لبب وكل ذلك لا يجوز ادغامه
والى ذلك اشار بقوله لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب فان قلت ما علة منع ادغام هذه الامثلة قلت
اما الثلاثة الاول فلانها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار مختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه
ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه واما الرابع فانه موازن للفعل لكنه لم يدغم لخفته وليكون منبهة
على فرعية الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنه للفعل نحو رد ليعلم ان سبب الادغام فيه وقوعه في الفعل
واعلم انه يمتنع الادغام ايضا فيما وازن احد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو قشاشل العظم فانه
موازن لصدره جعل نحو صفف ونحو رددان وهو مثال سلطان من الرد فانه موازن بصدره لفعل نحو ذلل ونحو
حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل نحو كلل ونحو الددح فان صدره جم بمعنى دف فانه موازن بصدره لفعل